جامعة المنصورة
كلية الحقوق

المؤتمر الدولي الرابع عشر

لكلية الحقوق – جامعة المنصورة

﴿مستقبل النظام الدستوري للبلاد﴾

بحث بعنـوان

دور الدولة الاقتصادي في الدستور المصري

إعــداد

د/ مصطفي كامل خليل الحجازي

مدرس الإقتصاد والمالية العامة

الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري

مقدمة

يعد دور الدولة الاقتصادي من القضايا الجدلية التي احتلت ولاتزال تحتل مساحة معنوية من النقاشات سواء على المستوى الأكاديمي أو على مستوى صناعة السياسة الاقتصادية. وفي هذا المؤتمر الخاص بمستقبل الدستور المصري، كان لابد أن يتم مناقشة وتحليل تلك الافكار الخاصة بدور الدولة، أو بصورة أكثر تحديدا التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية.

أولا : أهمية ودواعي البحث:-

تنطلق اهمية هذا البحث وفق المتغيرات التي حدثت في المجتمع المصري بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ المجيدة ، والتي لازالت احداثها في المجتمع المصري قائمة والتي كشفت عن الخلل ومدى الفساد ومدى الأنحراف بالسلطة مما أدى الى التخلف الاقتصادي ، ولما كان كل ذلك فتم أعادة النظر في مواد الدستور المصري باعتباره عماد سيادة الدولة وتم إجراء التعديلات على العديد من المواد وتم الأستفتاء عليها في ١٩ مارس ٢٠١١ والتي انتهت بإعلان دستوري مؤقت لحين تشكيل اللجنة التأسيسية لوضع دستور يتناسب مع مستقبل مصر بعد الثورة ، هذا الواقع دفعنا إلى محاولة استكشاف أهمية الدور الاقتصادي للدولة في الدستور القادم وذلك من واقع الآتي :-

١- مواكبة متغيرات المجتمع المصري بعد ظلم وفساد ودكتاتورية قاد لتخلف الاقتصاد المصري عبر أكثر من ثلاثة عقود.

٢- مسايرة التغيرات التكنولوجية والتي أثرت في مكونات الشعب المصري علماً وتواصل مع العالم من خلال فيسبوك و تويتر، وعولمة المشكلات مما أدى إلى الثورة، ومحاولة القضاء على الفساد الأداري والطبقية والفقر والتخلف حيث يرزخ أكثر من ٨٠% من الشعب المصري تحت خط الفقر.

٣- مراعاة المتغيرات الأقليمية والتي أبرزها الثورات العربية أو ما أطلق عليه الربيع العربي.

٤- مواكبة المتغيرات الدولية وأبرزها متغيرات العولمة حيث أصبح العالم قرية كونية في ظل الأقمار الصناعية والتكنولوجيا وتسارع الأتصالات عبر الألياف الضوئية والأنترنت.

٥- تغير دور الدولة الأقتصادي في ضوء تغير الرؤى والأفكار والتجارب المعاصرة.

٦- البحث عن نظام اقتصادي يتلائم مع الأوضاع السائدة في المجتمع المصري لتحقيق انطلاقة مصرية تضاهي الدول المتقدمة.

ثانياً : محورية وهدف البحث:-

يهدف البحث إلى إيضاح الدور الاقتصادي للدولة، بما "يجب أن يكون" بعيداً عن "ما هو كائن" حيث تم تقنين الفساد وصياغة القوانين والتشريعات لأحكام السيطرة الاقتصادية لصالح فئة معينة، بل تم تعديل الدستور لا ليتلاءم مع دور الدولة الاقتصادي بل لهندسة التوريث ولإضفاء الشرعية على الاحتكار والفساد، فكانت التعديلات تملى وفقاً لخدمة مصالح فئة محدودة، وتم تسخير الدستور ومواده والتعديلات القانونية لإثراء طبقة محددة على حساب أفقار الشعب المصري.

ثالثاً : منهج البحث:-

يعتبر الدستور هو المرجعية الأساسية لفعاليات وتسيير مصالح أي أمة،- و قد تعرض الدستور المصري لعدة تعديلات تهدف إلى تحقيق منافع فردية- و يشكل الدستور الوجه الداخلي لسيادة الدولة والذي يتم صياغة القوانين وفقاً لـــه، ويعتمد الدستور على قبول الأفراد لهذه السلطة والسيادة أو ما يطلق عليه القبول العام أو التوافق العام حتى تتوافر الشرعية.

ويقوم الدستور بتحديد الاختصاصات والأنشطة المختلفة للدولـــة وتحديـــد المقومات الاقتصادية لها ، وتفرض الدراسة علينا أتباع عـــدداً مـــن المنـــاهج الاستنباطي والتاريخي المقارنة والتحليل، ويقوم المنهج الاستنباطي على البـــدء من العام إلى الخاص ومن الكل إلى الجزء وبالتطبيق على هذا البحث نقوم بتتبع دور الدولة في الفكر الاقتصادي، ثم يتم إسقاط ذلـــك علـــى واقـــع الاقتـــصاد المصري وينتهي باستجلاء مستقبل الدور الاقتصادي في الدستور، كمـــا نقـــوم بأتباع المنهج التاريخي وذلك من خلال سرد الأفكار والحقائق الفلسفية والنظرية والتطبيقية لتطور دور الدولة على مدار الأزمنة والأمكنة المختلفة، وأخيرا يعتمد البحث على أتباع منهج المقارنة والتحليل من خلال استجلاء حقيقة الواقع ما بين الاقتصاد المصري والاقتصادات الناجحة الأخرى.

رابعا : فروض الدراسة :-

تنطلق الدراسة من أفتراض أن :-

- هناك علاقة وثيقة وطردية بين التطورالأقتصادي ووضوح الفكر القانوني.

- كما يوجد أرتباط ما بين الأستقرار الأقتصادي ووضوح النصوص الدستورية الأقتصادية.

خامسا : خطة البحث:-

وفق دواعي وأهمية البحث وهدفه ومنهجه، فإن البحث يتم تقسيمه على النحو الآتي :-

المبحث الأول : دور الدولة في الفكر الأقتصادي

أولاً : الفكر الإسلامي وتدخل الدولة.

ثانياً : الفكر الرأسمالي وتدخل الدولة.

ثالثا : الفكر الأشتراكي وتدخل الدولة.

المبحث الثاني : تطور الدور الأقتصادي لمصر(ما هو كائن)

أولاً : واقع الأقتصاد المصري من ١٩٦٠ وحتى ٢٠١١.

ثانياً : دور الدولة الأقتصادي في دستور ١٩٧١.

المبحث الثالث : دور الدولة الأقتصادي في دستور المستقبل (ما يجب أن يكون)

أولاً : النظام الأقتصادي الملائم للواقع المصري ومقوماته

ثانياً : المبادئ الدستورية الحاكمة للنظام الأقتصادي.

الخاتمة

المبحث الأول
دور الدولة في الفكر الأقتصادي

اهتدت البشرية الى تجربة سياسة تمثلت في الدولة الوطنية ذات السيادة، والتي تحتكر حق استخدام تقنين القانون المنظم، وتتدخل الدولة بوسائل السلطة وحق السيادة بما تسنه من قوانين تنظم سلوك الأفراد والجماعات، وبما تضعه من مؤسسات تنفيذية لضمان احترام هذه القوانين، وتمارس الدولة هذه السلطة على أراضيها من خلال السطات الثلاثة التشريعية والقضائية والتنفيذية[1]، وتقوم الدولة بأدوار مختلفة لحماية الحقوق والأموال وتوفير الخدمات الأساسية للمجتمع، وتلجأ الدولة في هذا السبيل إلى سن القوانين التي تختلف في قوتها أي ليست كلها من نوع واحد أو ما يطلق عليها مبدأ تدرج التشريعات، فيأتي على القمة التشريع الدستوري، ويطلق عليه التشريع الأساسي ثم التشريع العادي وهو الذي يصدر من السلطة التشريعية (مجلس الشعب)، وأخيرا التشريع الفرعي وهو الذي تقوم بوضعه السلطة التنفيذية.

ويترتب على تدرج هذه التشريعات في القوة أنه لا يجوز أن يخالف تشريع تشريعاً آخر أعلى منه، ولا يجوز للتشريع الفرعي أن يخالف التشريع العادي،

---

(1) د. محي محمد مسعد ، الدولة ودورها في ظل تحديات العولمة ، رؤية للطباعة والنشر ، ٢٠١٠ ، الأسكندرية، ص٣٩

ولا يجوز للتشريع العادي (القانون) أن يخالف التشريع الدستوري. وبالتالي يتضح لنا مدى أهمية الدستور بأعتباره القانون الأساسي الذي يحدد شكل الدولة ونظام الحكم فيها وبين الهيئات التي تباشر بها الدولة وظائفها، كما يبين حقوق الأفراد قبل الدولة(١).

وبالتالي تتضح الأهمية الكبرى للدستور مما حدى بنا إلى محاولة وضع أطار للنظام الأقتصادي ملائم لمصر في الدستور القادم يوضح فيه شكل النظام والمقومات الأساسية لهذا النظام، ويتم صياغة دور الدولة أو الحكومة بالدستور. وذلك في إطار الدور المتطور للدولة وتغير حجم هذا الدور ومداه.

وكثير ما تبلورت المناقشة حول دور الدولة في النشاط الأقتصادي في الفترة الأخيرة وحول مدى هذا الدور وعلى ذلك تعتمد الدراسة في دور الدولة الأقتصادي على المدارس المختلفة في الفكر الأقتصادي، حتى تستطيع أن نحدد إطار اقتصادي عام للدولة المصرية في الدستور القادم على نحو يلائم المقومات الأساسية للمجتمع المصري بعد الثورة لكي يشهد انطلاقة اقتصادية كبرى يستطيع ان ينطلق من خلالها لتحقيق معدلات نمو وناتج محلي يتجاوز ١٠%، وهذا لا يتأتى الا في ظل دولة القانون، فازدهار فكرة القانون تعني ان يخضع الجميع لقواعد عامة معروفة تسبق تحكم علاقات الأطراف المختلفة وفي أطار البحث عن ذلك نستعرض بصورة موجزة ومختصرة المدارس المختلفة على النحو الآتي :-

---

(١) د.أحمد عبد الكريم سلامة ، مبادئ علم القانون ، دار النهضة العربية ، بدون سنة نشر، القاهرة ، ص٦٥

اولاً : الفكر الإسلامي ودور الدولة

تفرض علينا المرحلة التي تمر بها البلاد وطرح فكرة المرجعية الإسلامية للأقتصاد مناقشة علاقة دور الدولة بالأقتصاد في الفكر الإسلامي[1]، للتعرف على ما اذا كان هناك تحديد اسلامي لهذه العلاقة وهل أكتفى الفكر الأسلامي بمجرد تحديد هذه العلاقة وبيان أبعادها امام تناول كيفية قيام الدولة بدورها الأقتصادي بكفاءة ؟

١- مقومات النظام الاقتصادي الإسلامي :-

تتحدد علاقة الدولة بالاقتصاد من خلال النظام القائم، ومن أهم سمات الاقتصاد الإسلامي أنه يرتكز على قاعدة شرعية حيث أن أسسه وقواعده لم يبتكرها الأنسان من عند نفسه وأنما عليه فقط الكشف عنها من مصادر الشريعة، ويتميز النظام الاقتصادي الإسلامي بأنه يجمع بين الثابت والمتغير، ومن مقوماته الحرية الاقتصادية بكل أبعادها، فالناس مسلطون على أموالهم، والأصل الذي اعتمدته الشريعة أن التصرفات المالية او الاقتصادية مبناها الرضا والأختيار، كما يقوم على التفاوت المنضبط في الدخول والثروات، وهو نظام شديد الأهتمام والعناية بتوظيف الموارد والطاقات التوظيف الأمثل والعمل الجاد.[2]

---

(١) د.محمد شوقي الفنجري، المذهب الأقتصادي في الإسلام ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧، ص٤٥،٤٤.

(٢) د.محي محمد مسعد ، مرجع سابق ، ص١١٤.

تعد من المقومات ايضاً حماية القطاع الخاص، ففي ظل الإسلام لا تجد الأمور منفلته وألا كان ذلك خروجاً وخرقاً صريحا للأحكام والتوجهات الإسلامية، كما أن النظام الاقتصادي الإسلامي يحتوي على أدوات وعناصر مثل الزكاة، حرمة الربا ، والميراث وهي كفيلة بجعل القطاع الخاص يقوم بدافع ذاتي بالابتعاد عن السلوكيات السيئة.(١)

كما أن الاقتصاد الإسلامي يقوم على أساس التوفيق والملائمة بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، وأن الحل الاقتصادي لأية مشكلة يكون إسلامياً بقدر ما يحقق هذا التوفيق والموازنة والملائمة بين المصلحتين الخاصة والعامة.

وأنه من الخطأ الكبير محاولة الحاق الاقتصاد الإسلامي بأحد النظامين الرأسمالي أو الأشتراكي، أو تصور السياسة الاقتصادية في الإسلام أنها مزيج مركب بين الفردية(الرأسمالية) والجماعية(الأشتراكية) تأخذ من كل منهما جانباً، وانما هو اقتصاد متميز له سياسة اقتصادية متفردة تقوم على مفاهيم مختلفة عن تلك التي تقوم عليها الرأسمالية أو الأشتراكية.(٢)

---

(١) المرجع السابق ، ص١١٧

(٢) د.محمد شوقي الفنجري ، الوسطية في الاقتصاد الإسلامي ، سلسلة قضايا أسلامية ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، مصر ، عدد ١٦٢ ، ص٦٠.

١- مجالات تدخل الدولة في النظام الاقتصادي الإسلامي :-

١- في مجال التصرفات الفردية : فالدولة لا تدخل في التصرفات الفردية إلا إذا انحرفت هذه التصرفات عن الجادة أو عندما تشعر الدولة بأن الفرد لا يحترم الجماعة ، أو أنه يعمل ويتصرف بما يلحق الضرر بالجماعة وفي هذه الحالة تتدخل الدولة لمنع الضرر عن الناس فهناك بعض التصرفات التي تعتبر في نظر الإسلام من الأعمال الضارة بالمجتمع كالربا والغش والاحتكار والإسراف والاستغلال ومجموعة من البيوع المحرمة المنهي عنها[١].

٢- **في مجال العمل** : تتدخل الدولة بمنع العمل المحرم شرعا كالبغاء والفجور والقمار وصناعة الخمر ، وأعمال الشعوذة والسحر ، وغير ذلك مما هو محرم في الشريعة الإسلامية . كما تقوم الدولة بمراقبة الأعمال الجائزة شرعا عن طريق ولاية الحسبة التي تهدف إلى مراقبة الأسواق وسير العمل فيها وفق ضوابط الشريعة الإسلامية . ويجوز للدولة ــ إذا دعت الضرورة إلى ذلك – أن تجبر بعض أهل الصناعات على القيام بما يحتاجه الناس من صناعتهم مقابل أجر المثل[٢] .

---

(١) د.محمد شوقي الفنجري ، نحو اقتصاد أسلامي ، شركة مكتبات عكاظ للنشر والتوزيع ، ١٩٨١ ، ص٢٠-٣٠.

(٢) المرجع السابق.

في مجال الملكية : تمنع الدولة الطرق غير المشروعة في الكسب كالربا والقمار والرشوة والعقود الباطلة المشتملة على الغرر والغبن الفاحش . كما تقوم الدولة بمنع الأعمال الضارة بالمجتمع بشكل عام كالاحتكار ونحوه . ويجوز للدولة – عند الحاجة– أن تتدخل في فرض الأسعار وتحديد مقدار الربح ، وذلك عندما تستدعيه الضرورة العامة وحماية مصالح الجماعة .

وقد تقتضي المصلحة المحققة إزالة ملكية إنسان في مقابل ثمنها العادل وبصفة عامة يجوز للدولة التدخل في الحياة الاقتصادية واتخاذ ما تحقق به مصالح الناس في أمور معاشهم كتنظيم بعض المهن ووضع اللوائح المنظمة لبعض القطاعات كالزراعة والصناعة ووضع القواعد العامة للتصدير والاستيراد والمراقبة عليها وغير ذلك(١) .

ومع ذلك فإن تدخل الدولة له مدى فلا يطلق للدولة العنان بالتدخل لمجرد شهوة أو نزوة ، فالتدخل ليس مصادرة أو تأميما أو منافسة للأفراد والمؤسسات أو فرض اتجاه معين ،وإنما من أجل الصالح العام دون المساس بحقوق الأفراد وحرياتهم المشروعة ، فالتدخل له حدود كما أن هناك مجالات لا يجوز للدولة التدخل فيها مثل فرض نظام اقتصادي واجتماعي محرم ،أو المنع مما أحل الله أو الإضرار بمصالح الأمة .

وبذلك يكون هناك إطار عاماً للسياسة الاقتصادية للدولة الإسلامية يقوم

---

(١) المرجع السابق.

على فلسفة الوسطية والاستناد إلى مبادئ عامة أخصها مبدأ التوجيه الاقتصادي ومبدأ التوازن الاجتماعي وهناك قواعد عديدة يمكن أن يبنى عليها بحق نمـوذج إسلامي رائد في التنمية الاقتصادية .وواقع التخلف الذي يعيشه العالم الإسلامي اليوم لا ليدعوا إلى وقفة تأمل ومراجعة يعاد من خلالها النظـر فـي النمـوذج المطبق من نماذج التنمية الاقتصادية في ربوعه. فهـذه النمـاذج فـي غالبهـا مستوردة منقولة سواء من النظم الأشتراكية أو الرأسمالية. وبالتالي فقد صـيغت مقوماتها على أساس الأوضاع الهيكلية للبلد الأم[١].

ثانياً : الفكر الرأسمالي ودور الدولة

يمكن التمييز بين ثلاثة تيارات أساسية يعتمد الفكر الرأسمالي عليهـا هـي التيار الرافض للتدخل للحكومي والتيار المؤيد للتدخل الحكومي والتيـار الـذي يرى وجوب التدخل مع تحقيق انسجام بين آليات التدخل الحكومي وآليات السوق على نحو يكمل كل منهما الأخر دون تعارض.

١- التيار الرافض للتدخل الحكومي:

الفريق الرافض للتدخل الحكومي في الشئون الاقتصادية فتمثلـه المدرسـة الكلاسيكية (classical school) أو الكلاسيكية الجديدة (New-Classical). وتمتد جذور هذه المدرسة الفكرية إلى مدرسة الطبيعيين الفرنسية (الفيزوقراط)، والتي

---

(١) د.رضا عبد السلام ، نهاية التاريخ أم نهاية العولمة ؟ ، دار ومكتبة الأسراء ، طنطـا ، ٢٠٠٥ ، ص٤٩-٧٤.

كانت ترى أن القوانين الاقتصادية أشبه بقوانين الطبيعة الكونية وهو ما يعني أن التدخل من قبل الإنسان في عمل سير هذه القوانين لن يترتب عليه سوى عرقلة هذه القوانين. وباختلاف الكتابات منذ أدم سميث وحتى فريدمان وهايك وغيرهم، فإن فكر هذه المدرسة يؤسس رفضه للتدخل الحكومي على الأسس أو بالأصـــح الفروض التالية(١):

١. الحرية الاقتصادية والمنافسة هي الضمان لتحقيق أهــداف المجتمـــع، إذ أن اقتصاد السوق الخالي من التدخل هو الأكثر كفاءة فـــي عمليـــة تخـــصيص الموارد.
٢. فرضية كمال الأسواق (Market Perfection)، ففي ظل تحقــق فرضـــية كمال الأسواق فإن آليات السوق الحر هي التـــي تحقــق مـــصلحة الفـــرد والجماعة معا إذ يتم الإنتاج عند أقصاه وبأقل تكلفة.
٣. انسياب وتوافر المعلومات في بيئة ذات درجة عالية من الشفافية والوضوح.
٤. التناغم بين مصلحة الفرد والمصلحة العامة.

ويؤسس هذا التيار الفكري فكرته المعارضة للتـــدخل الحكـــومي(٢) علـــى مجموعة من المبادئ الأساسية حول الدور الحكومي والتي تتمثل فيما يلي:

---

(١) د.السيد أحمد عبدالخالق ، التحول من القطاع العام إلى القطاع الخـــاص بـــين التنظيـــر والواقع–مع رؤية مستقبلية، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص٢٠–٤٠.

(2) Hope, H.H. (1989) "Fallacies of the public goods theory and the production of security", Journal of Libertarian studies, Vol. IX. No. I, Pp.: 27-46.

- التدخل الحكومي غير ضروري إذ أن ما يمكن أن تقوم به الدولة يستطيع القطاع الخاص القيام به.
- التدخل الحكومي غير فعال إذ أن ما يمكن أن تقوم به الدولة يستطيع القطاع الخاص القيام به بصورة أفضل.
- التدخل الحكومي يقترن دائما بنقص في رفاهية الأفراد أو على الأقل تقليل مستويات النشاط الاقتصادي من خلال تحويل جزء من الموارد الخاصة من مجموعة ما لصالح مجموعة أخرى من الناس عادة ما يكون لمجموعة غير مستحقة

إيمانا بتلك الفرضيات والمبادئ، تبلور دور الدولة في الحياة الاقتصادية فيما يعرف بالحد الأدنى للتدخل الحكومي والذي يطلق عليه حد التدخل الكلاسيكي والذي يقتصر على:

١. حفظ النظام والأمن والعدالة واستقرار العلاقات السياسية الخارجية
٢. تسجيل وتنفيذ تلك العقود (Contract Enforcement)
٣. حماية حقوق الملكية (property rights)
٤. حماية المنافسة بمعنى توفير المناخ الملائم للمنافسة
٥. الشفافية وتوفير المعلومات

وما يمكن استشعاره من هذه الوظائف أن الدولة لم يعد لديها دوراً مباشـــراً في العملية الإنتاجية (direct provider).

لكن الحقيقة المرة التي لم يدركها مؤيدو هذا التيار او مـــا يطلـــق عليهـــا الليبرالية الجديدة أو الرأسمالية المتوحشة، فقد أدت الى أزمات اقتصادية وماليـــة متعددة، وليس أدل على ذلك أن الاقتصاد الأمريكي لم يخرج من الأزمة المالية الطاحنة لعام ٢٠٠٨ ألا بمساندة فعالة وتـــدخل صـــريح للدولـــة التـــي أيـــدتها التوصيات الكينزية في نظريته العامة، كمـــا أن الأزمـــات الماليـــة المتكـــررة وأشهرها أزمة الديون السيادية ، وأزمة اليونان، لم ينقـــذها ألا آليـــات تـــدخل الدولة، هذه الأمثلة لا تعكس سوى الفجوة بين الأطر النظرية المجرده وحـــدود التطبيق الفعلي[١].

١- التيار الفكري المؤيد للتدخل الحكومي :-

حفلت النظرية الاقتصادية في تياراها الأساسي (mainstream) بـــالفحص لحجج الحد الأدنى للتدخل الحكومي. فإذا كانت المدرسة الكينيزية أو الكينيزيـــة الجديدة (New Keynesian)[٢] قد عارضت فكرة الحد الأدنى لتدخل الدولـــة-

(١) لمزيد من التفاصيل راجع د.جوده عبد الخالق، الأزمة المالية العالمية ، أزمـــة نظـــام لا أزمة سياسات ، السياسة الدولية، العدد ٧٥ ، يناير ٢٠٠٩، ص ١١٦-١٢٤.

(٢) تضم المدرسة الكينيزية (١٩٤٠-١٩٧٠) أسماء مشهورة مثل: جون هـــيكس، جـــيمس توبين وفرانكو موديلياني وروبرت سولو، بينما تضم المدرسة الكينزية الحديثة أسماء مثل جوزيف ستيجلتز و الان بيلندر، و جانيت يلين وجورج اكريلوف.

على الرغم من إيمانها بمبادئ نظام السوق والمنافسة- فإن دراسات الرفاهة الاقتصادية وخاصة أفكار الفشل السوقي (Market failure) قد سيطرت على النقاش الأكاديمي حول دور الدولة في الحياة الاقتصادية. ويعرف الفشل السوقي بأنه الحالة التي يفشل فيها نظام السوق في تحقيق شروط الأمثلية لباريتو (Pareto Optimality) عند تخصيص الموارد(١). وبصورة أكثر تحديدا فإن فكرة الفشل السوقي في دراسات الرفاهة تخص فكرة الكفاءة في تخصيص الموارد أي أنها لا ترتبط بفكرة العدالة في التوزيع(٢).

ووفقا لأفكار الرفاهة الاقتصادية٣ تشترك مجموعة من الأسباب التي إن توافرت لأدت إلى عدم الوصول إلى الوضع الأمثل لتخصيص الموارد، هذه الأسباب يمكن أن نجملها في ثلاثة عوامل أساسية:

١. غياب المنافسة في السوق (imperfect competition) والذي يعود إلى غياب عناصر المنافسة التي قد تنتج- على سبيل المثال- عن خضوع الإنتاج لتزايد الغلة (تناقص التكلفة)- المعلومات المتضاربة أو المتضادة (Asymmetric Information).

---

(١) يعرف الوضع الأمثل لباريتو بأنه الوضع الذي إذا تم الوصول إليه لا يمكن إعادة تخصيص الموارد مرة أخرى بحيث يمكن تحسين حال فرد (أفراد) دون الإضرار بفرد (أفراد) أخر (آخرين).

(2) Coase, R. (1960). "The Problem of Social Cost.", Journal of Law and Economics. No.3

(٣) كان لكل من بول ساموبلسون وماسجريف دوراً كبيرا في بلورة ما يعرف بنظرية الفشل السوقي في الأدبيات الاقتصادية.

٢. الخارجيات (Externalities) أو ما يطلق عليه الآثار الخارجية[١].
٣. السلع العامة (Public goods).

ويفسر التدخل وفقا للدراسات المختلفة في الاعتبارات التوزيعية. إذ ينتقد نظام السوق على أساس عدم مراعاة اعتبارات العدالة في توزيع الدخل.

١- التيار الفكري الداع إلى التكامل بين آليات التدخل الحكومي وآليات السوق:-

بين الرفض التام للتدخل والمطالبة بتدخل أوسع في النشاط الاقتصادي لابد أن نشير إلى تيار فكري لا يرفض مبدأ التدخل الحكومي بل يعتبره في كثير من الأحيان مؤثرا على الحياة الاقتصادية، ولكن من ناحية أخرى يؤكد على أن التدخل الحكومي الخاطئ قد يكون له أثاراً سلبية مدمرة. وقد كانت تجربة دول جنوب شرق اسيا من أهم الأمثلة التي أكدت أهمية فكرة التكامل بين آليات السوق والتدخل الحكومي أو ما يمكن أن نطلق عليه علاقة المشاركة (Partnership) بين الدولة والقطاع الخاص. هذا التيار الفكري يؤكد على مجموعة من الأسس فيما يتعلق بدور الدولة والعلاقة مع عمل آليات السوق[٢].

---

(١) يقصد بالخارجيات تلك الآثار الاقتصادية (سلبية كانت أو إيجابية) التي إما أن تستفيد منها أو تضر وحدة اقتصادية (مستهلك أو منتج) نتيجة تصرفات قامت بها وحدات أخرى، على سبيل المثال تلوث مياه الشرب نتيجة مخلفات المصانع أو الضوضاء التي يعاني منها الفرد نتيجة استماع فرد أخر لموسيقى بصوت مرتفع.

(2) Besley, T. and Ghatak, M. (2003). "Incentives, Choice and Accountability in the Provision of Public Services", the UK: The Institute for Fiscal studies.

ثالثا : الفكر الأشتراكي وتدخل الدولة

كرد فعل للعيوب والأنحرافات للنظام الرأسمالي الحر القائم على عدم تدخل الدولة بأي شكل من الأشكال في النشاط الاقتصادي ظهر الفكر الاشتراكي في منتصف القرن التاسع عشر على أيدي كارل ماركس وقد نادى الفكر الأشتراكي بأحلال الملكية العامة محل الملكية الخاصة كما أتسم هذا النظام بالتخطيط المركزي والإلزامي للنشاط الاقتصادي، كما تمتلك الدولة في ظل هذا النظام جميع عوامل الإنتاج، ويتميز بالملكية العامة، واختفاء الحافز والربح الشخصي ويتم حل المشكلة الأقتصادية فيه من خلال التخطيط المركزي، كما أن الدولة هي المسئولة عن الأستثمارات وتمارس الأحتكار والتسعيرة الجبرية وهذا النظام قد تم تطبيقه خلال النصف الأول من القرن العشرين عام ١٩١٧ في روسيا، ثم في دول أوروبا الشرقية عام ١٩٤٥ وفي الصين عام ١٩٤٩.[١]

---

(١) د.محمد فوزي أبوالسعود ، مقدمة في الأقتصاد الجزئي ، الدار الجامعية ، الأسكندرية ، ٢٠٠٥ ، ص١٧.

المبحث الثاني

تطور الدور الأقتصادي لمصر

(ما هو كائن)

أولاً : واقع الأقتصاد المصري من ١٩٦٠ وحتى ٢٠١١

عرفت مصر شأنها شأن الدول النامية تطوراً كبيرا في دور الدولة في المجال الأقتصادي ، فإذا كانت قد تبنت الفكر الرأسمالي قبل ثورة ٢٣ يوليو في بداية الخمسينيات، وكانت قضية التنمية الاقتصادية محل أهتمام[(١)].

وتحولت مصر من النظام الرأسمالي إلى النظام الأشتراكي وذلك عن طريق تأميم الشركات، وهكذا نشأ القطاع العام في مصروأشرفت الدولة على هذه المشروعات، وبدأ مذهباً اقتصاديا جديدا اطلق عليه الأشتراكية العربية أو التطبيق العربي للأشتراكية وقنن الدستور هذا التحول مقرراً ان نظامها الاقتصادي هو النظام الأشتراكي[(٢)].

واستمرت مصر تعتمد على هذا النظام حتى حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ بدأت مرحلة جديدة للاقتصاد المصري عن طريق تدفقات مالية من الدول

---

(١) د.حازم الببلاوي ، النظام الأقتصادي الدولي المعاصر، عالم المعرفة، العدد ٢٧٥، ٢٠٠١ ، ص٢٢-٣٩.

(٢) د.حازم الببلاوي ، دور الدولة في الأقتصاد، دار الشروق، ١٩٩٩، ص١٠.

العربية النفطية، ولم تلبث ان اعلنت الدولة عن الأنفتـــاح الاقتـــصادي وصــــدر قانون ٤٣٠ لسنة ١٩٧٤ لتشجيع الأستثمارات العربية والأجنبية و أعادة القطاع الخاص، ومنح امتيازات عديدة للأستثمارات وأعفاءات ضـــريبية والحـــق فـــي تحويل الأرباح إلى الخارج والتأمين ضد مخاطر التأميم وحماية حقـــوق ملكيـــة الأجانب، ورغم ذلك ظل القطاع العام مسيطرا على معظم الأنتـــاج الـــصناعي، وأستمرت هذه السياسة طبقاً للقوانين وعرف الاقتصاد المصري معدل نمو بلـــغ حوالي ٩% في بداية الثمانينيات، ألا أن الـــصورة أنعكـــست منـــذ منتـــصف الثمانينيات، فأنخفضت أسعار النفط عام ١٩٨٦ مما أثر على صادرات مـــصر من البترول وتأثرت التحويلات الخارجية، كما انخفض معدل النمو إلى اقل من ٢% وارتفع التضخم إلى ١٨% ، وارتفع العجز في الموازنة حتى بلغ حـــوالي ٢٠%.

وعندما قامت حرب الخليج الثانية أغسطس ١٩٩٠، كانت مصر تعاني من أوضاع اقتصادية وكانت نقطة فاصلة في تحول هذه الأوضاع، وحصلت مصر على مساعدات مالية من الدول الخليجية بلغت ٣،٥ مليار دولار وألغيت ديـــون عسكرية أمريكية حوالي ٧ مليار دولار، وبدأ مرحلة جديدة هي مرحلة التحـــول من النظام الأشتراكي إلى النظام الرأسمالي وذلك عن طريق مـــا يطلـــق عليـــه برامج الأصلاح الهيكلي وذلك بدفع عجلة الخصخصة وأعادة النظر في الأطار القانوني وتدعيم المؤسسات المدنية والخاصة(١).

---

(1) Wahba, M. (1994). "The Role of the State in the Egyptian Economy 1945-1981", London: Ithaca Press.

وقد كان في هذا التوقيت القطاع العام في مصر ، يهيمن علـــى الاقتــصاد المصري، حتى كان يصل في عام ١٩٧٤ إلى ٧٧% ثم أنخفض فـــي أواخـــر التسعينيات إلى ٧٢%، وأزاء ذلك بدأت مرحلة التحول من القطاع العـــام إلـــى القطاع الخاص ما يطلق عليه أصطلاحاً الخصخصة.

وقد انتهجت مصر سياسة التحول الاقتصادي عن طريق برنامج الإصلاح الاقتصادي فيما يتعلق بدور الدولة. وهو برنامج يحمل مضمونه فرضية التفوق لنظام وآليات السوق على التدخل الحكومي فيما يتعلق بكفاءة هذا النظـــام فـــي تخصيص الموارد الاقتصادية وتحقيق أهداف المجتمع. فالبرنامج بشقيه التثبيـــت والتكيف الهيكلي يقدم وصفة للتحول نحو سيطرة آليـــات الـــسوق والمبـــادرات الفردية على عملية تخصيص الموارد في الاقتصاد القومي، ومن ثم فهو ينحـــاز فكريا لصالح قوى السوق. ثاني هذه الأسس فيمـــا يتعلـــق بالبرنـــامج هـــي أن البرنامج بسياساته المختلفة المنبثقة عن مكوناته لم يتطرق لطبيعـــة دور الدولـــة ليس فقط في مرحلة التحول نحو اقتصاد السوق بل أيضا لدور الدولة بـــصورة عامة.

أن توصيف الواقع الاقتصادي فيما يتعلق بـــدور الدولـــة عبـــر المراحـــل الاقتصادية المختلفة كما تعرضنا لها، توضح أن هناك العديد من مظاهر الفـــشل في هذه الحقبة على صعيد السياسات الاقتصادية والتدخل الاقتصادي.

- الفشل النسبي في توفير السلع والخدمات العامة كخدمات التعليم والـــصحة ومياه الشرب وغيرها والذي تبلورت مظاهره في المشكلات الخاصة بالتعليم

والصحة وعدم كفاءة المؤسسات في توفير الخدمات بل والنقص الحاد في توفير الخدمات مثل خدمات المياه والصرف الصحي في العديد من القرى المصرية.

- تحول العديد من الأسواق في الحالة المصرية من احتكار الدولة إلى احتكار القطاع الخاص أو بالأصح احتكار رجال الأعمال. فعلى الرغم من التحول ورفع شعار نظام السوق الحر فإن السوق المصري لا يعكس درجة معنوية من المنافسة في ظل ارتفاع معدلات التركز السوقي ووجود العديد من الممارسات الاحتكارية في عدد من القطاعات الاقتصادية، وهو ما دفع السلطات مؤخراً لتحويل ملفات قطاعي الأسمنت والحديد لجهاز حماية المنافسة.
- انتشار الفساد الإداري في العديد من المؤسسات الحكومية وهو ما أثر على وضع مصر في التقارير الخاصة بمؤشرات انتشار الفساد.
- تأجيل العديد من الإصلاحات وفقا لتوازنات سياسية معينة. فعلى الرغم من الفشل الواضح لسياسات الدعم الحالية سواء دعم الغذاء أو دعم الطاقة إلا أن عمليات تأجيل الإصلاح يتم وفقا لأغراض سياسة بعيدا عن رأي أهل الخبرة ولتحقيق مكاسب سياسية على حساب الكفاءة الاقتصادية.
- ارتباط صناعة القرار الاقتصادي بمجموعة من أصحاب المصالح والذين نفذوا إلى مواطن صنع القرار من خلال المجالس التشريعية بل ورئاستهم للجان التشريعية بمجلس الشعب والشورى المصري .

- الفشل على مستوى توزيع الدخل إذ تلازم ارتفاع معدلات الفقر مع اتساع الفجوة بين مستويات دخول الأفراد.

هذه المظاهر الخاصة بالفشل تعود بصورة أساسية لغياب تصور واضح لدور الدولة في ظل التحول نحو اقتصاديات السوق بالإضافة إلى التلازم بين صناعة السياسة وجماعات المصالح على نحو أضر بآليات السوق وبعملية التدخل الحكومي.

وقد انعكست هذه السياسات الاقتصادية ايضاً على الأوضاع الأجتماعية :-

- فقر مدقع في التنمية وزيادة المواطنين تحت خط الفقر.
- مئات الملايين يسكنون العشوائيات.
- نسبة أمية كبيرة.
- بطالة تفترس حياة الملايين.
- لاجئون، نسبة عنوسة مرتفعة.
- فساد في كل القطاعات وأهدار للمال العام[١].

---

(١) المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، قضايا أسلامية ، مصر ، مقومات الأمن المجتمعي في الإسلام ، العدد ١٥٨ ،٢٠٠٨، ص٦٢،٦٣.

ثانياً : دور الدولة الاقتصادي في دستور ١٩٧١

إذا تأملنا الأوضاع الاقتصادية في مصر، نجد أن التحول إلى نظام اقتصاد السوق لا يتفق مع دستور ١٩٧١ والذي وضع في ظل النظام الأشتراكي ، ونصوص الدستور قاطعة في هذه الشأن و منها المواد الآتية :-

(مادة ١)

جمهوريه مصر العربيه دولة نظامها اشتراكى ديمقراطى يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة والشعب المصرى جزء من الأمة العربية يعمل على تحقيق وحدتها الشاملة.

(مادة ٤)

الأساس الاقتصادى لجمهورية مصر العربية هو النظام الاشتراكى الديمقراطى القائم على الكفاية والعدل، بما يحول دون الاستغلال ويؤدى إلى تقريب الفوارق بين الدخول، ويحمى الكسب المشروع، ويكفل عدالة توزيع الأعباء والتكاليف العامة .

(مادة ٢٣)

ينظم الاقتصاد القومى وفقا لخطة تنمية شاملة تكفل زيادة الدخل القومى، وعدالة التوزيع، ورفع مستوى المعيشة، والقضاء على البطالة، وزيادة فرص العمل، وربط الأجر بالانتاج، وضمان حد أدنى للأجور، ووضع حد أعلى يكفل تقريب الفروق بين الدخول.

(مادة ٢٤)

يسيطر الشعب على كل أدوات الانتاج، وعلى توجيه فائضها وفقا لخطة التنمية التى تضعها الدولة.

(مادة ٢٥)

لكل مواطن نصيب فى الناتج القومى يحدده القانون بمراعاة عمله أو ملكيته غير المستغلة.

(مادة ٢٦)

للعاملين نصيب فى ادارة المشروعات وفى أرباحها، ويلتزمون بتنمية الانتاج وتنفيذ الخطة فى وحداتهم الانتاجية وفقا للقانون. والمحافظة على أدوات الانتاج واجب وطنى. ويكون تمثيل العمال فى مجالس ادارة وحدات القطاع العام فى حدود خمسين فى المائة من عدد أعضاء هذه المجالس، وتعمل الدولة على أن يكفل القانون لصغار الفلاحين وصغار الحرفيين ثمانين فى المائة فى عضوية مجالس ادارة الجمعيات التعاونية الزراعية والجمعيات التعاونية الصناعية.

(مادة ٢٧)

يشترك المنتفعون فى ادارة مشروعات الخدمات ذات النفع العام والرقابة عليها وفقا للقانون.

(مادة ٢٨)

ترعى الدولة المنشآت التعاونية بكل صورها، وتشجع الصناعات الحرفية بما

يكفل تطوير الانتاج وزيادة الدخل. وتعمل الدولة على دعم الجمعيات التعاونيـــة الزراعية وفق الأسس العلمية الحديثة.

(مادة ٢٩)

تخضع الملكية لرقابة الشعب وتحميها الدولة، وهى ثلاثة أنواع: الملكية العامة، والملكية التعاونية، والملكية الخاصة.

(مادة ٣٠)

الملكية العامة هى ملكية الشعب، وتتأكد بالدعم المستمر للقطاع العـــام. ويقـــود القطاع العام التقدم فى جميع المجالات ويتحمل المسئولية الرئيسية فـــى خطـــة التنمية.

(مادة ٣١)

الملكية التعاونية هى ملكية الجمعيات التعاونية، ويكفل القانون رعايتها ويـــضمن لها الادارة الذاتية.

(مادة ٣٢)

الملكية الخاصة تتمثل فى رأس المال غير المستغل، وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية فى خدمة الاقتصاد القومى وفى اطار خطة التنمية، دون انحراف أو استغلال، ولا يجوز أن تتعارض فى طرق استخدامها مع الخير العام للـــشعب.

(مادة ٣٣)

للملكية العامة حرمة، وحمايتها ودعمها واجب على كل مواطن وفقـــا للقـــانون،

باعتبارها سندا لقوة الوطن وأساسا للنظام الاشتراكى ومصدرا لرفاهية الـــشعب.

(مادة ٣٤)

الملكية الخاصة مصونة، ولا يجوز فرض الحراسة عليها الا فى الأحوال المبينة فى القانون وبحكم قضائى، ولا تنزع الملكية الا للمنفعة العامة ومقابل تعــويض وفقا للقانون. وحق الارث فيها مكفول.

(مادة ٣٥)

لا يجوز التأميم الا لاعتبارات الــصالح العــام وبقــانون، ومقابــل تعــويض.

(مادة ٣٦)

المصادر العامة للأموال محظورة، ولا تجوز المــصادرة الخاصــة الا بحكــم قضائى.

(مادة ٣٧)

يعين القانون الحد الأقصى للملكية الزراعية بما يضمن حماية الفــلاح والعامــل الزراعى من الاستغلال وبما يؤكد سلطة تحالف قوى الــشعب العاملــة علــى مستوى القرية.

(مادة ٣٨)

يقوم النظام الضريبى على العدالة الاجتماعية.

(مادة ٣٩)

الادخار واجب وطنى تحميه الدولة وتشجعه وتنظمه.

هذه المواد الدستورية وغيرها تقطع بأن هنـــاك انفـــصالاً بـــين الأســـاس الدستوري والقانوني، القائم وبين التغيير الذي حدث للنظام الاقتصادي المصري. فهل يمكن أن يستقيم ويستقر مثل هذا التناقض بين نظـــام دســـتوري يؤكـــد أن النظام الاقتصادي للبلاد هو النظام الاشتراكي وبين التحول الواقعي للاقتـــصاد المصري إلى نظام السوق.

ليس الأمر مجرد ملاحظة شكلية بل أنه هدد كفاية السوق وفاعليـــة النظـــام الاقتصادي الجديد. فنجاح اقتصاد السوق يتوقف إلى حد كبير إلى الشعور بالثقة والمصداقية في الأوضاع القائمة و أمكان استمرارها. أما اذا شاب هذه الثقة مـــا يعكرها، فإن إقبال الأفراد والمستثمرين لابد وأن يعتريه قدر من التردد والقلق. وليس هذا الأمر مجرد تخوف، فقد عرفت مصر تحولاً جذريا في توجهاتها أثر بشكل كبير على معدلات الأداء الاقتصادي، ولا شـــك أن إعـــلان التعـــديلات الدستورية في أبريل عام ٢٠٠٥ أحدث صدى كبير على آداء سوق المال ممـــا يوضح أن هناك ارتباط ما بين النص الدستوري و الواقع الاقتصادي، فلابـــد أن يكون هناك توافق ما بين الدستور وهذا الواقع الاقتصادي.

ويثور التساؤل ألا يمكن أن يحدث في المستقبل رده عكـــسية وخاصـــة أن نظامنا الدستوري يؤكد أن النظام الاقتصادي للدولة هو النظام الاشتراكي، هـــذا هو السؤال و هو مصدر لتخوف وقلق له ما يبرره.

ولكل ذلك من الضروري أعادة الاتساق في حياتنا العامة، وأنه من الظلـــم علينا بعد ثورة ٢٥ يناير المجيدة وبعد أن قطعنا هذا الشوط الكبير في تحويـــل

الاقتصاد إلى نظام السوق أن نبخل عليه بتوفير الاستقرار الدستوري والقـــانوني المناسب وذلك بتقنين نصوص الدستور بحيث تتوافق مع فكرة نظـــام اقتـــصاد السوق. ولذلك لابد وحتماً لأي دولة أن يكون هناك تناسب وتناغم بين الإطـــار الدستوري والنظام الاقتصادي وذلك لضمان استقرار الواقع الاقتصادي وعـــدم تعريضه للقلق والاهتزاز.

على أن الانتقال من نظام اقتصادي قائم على التدخل المستمر من الدولـــة إلى نظام لاقتصاد السوق يعتمد على جهود الأفراد وقراراتهم، يتطلـــب تـــوافر الشروط الظروف المناسبة لهم لاتخاذ قراراتهم بكفاية وعقلانيـــة، ولـــذلك فقـــد أصبح من المستقر أن نجاح السوق يتطلب توافر الشفافية والكاشفة الكاملة عـــن أوضاع الاقتصاد فاقتصاد السوق يتطلب شفافية ومكاشفة من ناحية ومـــسئولية من ناحية أخرى. (١)

---

(١) د. حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، مرجع سابق ، ص١١٠.

المبحث الثالث

دور الدولة الاقتصادي في دستور المستقبل

(ما يجب أن يكون)

تعد سلامة الدستور ومدى توافقه مع النظام الاقتصادي من القضايا المهمة وبالتالي لابد من توافر قضية المشروعية أي مراعاة القواعد الدستورية والقانونية الشكلية، فالمشروعية في نهاية الأمر قضية اجتماعية تتحقق بتوافر الاقتناع العام لدى المواطنين بسلامة أساليب فرض الأعباء المالية وأشكال الإنفاق العام، فإذا لم يتوافر هذا الاقتناع العام فلا مشروعية للنظام المالي وإن توافرت الشروط الشكلية، للشرعية القانونية(١).

ولا يقتصر اثر الاقتناع العام بمشروعية الأعباء العامة وسلامة النفقات على تهيئة البيئة المناسبة للإستثمار ودفع عجلة النشاط الاقتصادي، بل أن له اثر بالغ الاهمية في الشعور بالانتماء والحرص على المال العام، ولذلك لابد من توافق الدستور مع الواقع الاقتصادي.

أولاً : النظام الأقتصادي الملائم للواقع المصري ومقوماته

يطرح هذا العنوان موضوع هوية الإقتصاد المصري ومستقبله في الدستور الجديد، فالتحول الثوري الذي حدث في مصر يفرض علينا محاولة ادراك النظام الاقتصادي الأمثل، ليتم صياغة هذه المقومات في نصوص

(١) د.حازم الببلاوي ، دور الدولة في الأقتصاد ، مرجع سابق ص٩٩-١٠٤.

دستورية تحافظ على دور الدولة الإقتصادي وتهيئ المناخ للإستثمار.

١- النظام الاقتصادي الملائم للواقع المصري:

أود في البداية أن أؤكد أن أهم الاحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مصر في هذه الآونة، هي عملية صياغة دستور مصري يواكب المتغيرات المحلية والدولية، ويقنن لوضع نظام اقتصادي ملائم يدعم دور الدولة في الاقتصاد ويراعي الأبعاد الاجتماعية .

ويطرح هذا الموضوع هوية الاقتصاد المصري ومدى انتقاله إلى نظام السوق الاجتماعي، واعتقد ان هذا التحول يمثل خطوة كبرى ويستحق بالتالي التعليق والمناقشة، فمسألة تبني نظام أقتصادي ملائم مسألة في غاية الأهمية، فقد اثبتت التجربة أن من أهم مقومات النجاح للدول المعاصرة هو توافر النظام الاقتصادي المناسب في كل منها، ويكفي أن نشير في هذا الصدد إلى اوضاع المانيا الشرقية والغربية فهما يتمتعان تقريبا بنفس الموارد ونفس الشعب والقيم الحضارية، ومع ذلك فقد أدى اختيار النظام الاقتصادي المناسب إلى ازدهار كبير في ألمانيا الغربية جاوز بمراحل ما تحقق في ألمانيا الشرقية، وقل مثل ذلك عن كوريا الجنوبية والشمالية(١).

وهكذا فأن اختيار النظام الاقتصادي المناسب هو أحد أهم مقومات النجاح، واعتقد أن التوجه إلى اقتصاديات السوق مع مراعاه الأبعاد الاجتماعية وتحقيق

(١) د. حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، مرجع سابق، ص١٠٧.

العدالة والقضاء على الأحتكار في هذه المرحلة، وفي ضوء ما يحدث من تطورات على الساحة العالمية، يمثل أحد أهم الأحداث التي عرفتها مصر في النصف الثاني من القرن العشرين، وينبغي بالتالي توفير جميع مقومات النجاح لها.

ولكن هناك من ناحية أخرى ضرورة توفير الشروط والاوضاع المناسبة لكي يصبح التحول إلى هذا النظام أمرا مستقرا ومحققا لجميع نتائجه الإيجابية ودون توفير هذه المقومات فد يصبح التحول إلى اقتصاديات السوق الاجتماعية أمرا غير مستقر بل معرضاً للاهتزاز والقلق. ونظام الاقتصاد الاجتماعي يتضمن منطقا متكاملا في القواعد التنظيمية وشكل ودور ومؤسسات الدولة، فهو ليس مجرد إعطاء مزيد من الحرية للقطاع الخاص، بل لابد وان يندرج ذلك في منظومة متناسقة من النظم القانونية والاقتصادية والسياسية التي تحقق هذا الغرض.

فالسوق هو اعتماد بشكل متزايد على قرارات الأفراد في تحمل المسئولية الاقتصادية، وتوجيه الموارد واتخاذ القرارات الاقتصادية من جانبهم في الإنتاج والاستثمار والادخار وغير ذلك من القرارات الرئيسية، وينبغي لنجاح وفاعلية هذه القرارات أن يتوافر المناخ والإطار العام اللازم لاتخاذ هذه القرارات بشكل رشيد وعقلاني ولذلك فإن هناك ضرورة لتوافر الاستقرار النقدي والمالي حتى يمكن اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة وإجراء نوع من الحساب الاقتصادي بين

الخيارات المختلفة[١].

ومع ذلك فإن نجاح هذا النظام لا يستند فقط إلى الاستقرار النقدي والمالي، وإنما يتطلب بالإضافة إلى ما تقدم استقراراً في الأوضاع القانونية. فالنظام الاقتصادي هو في نهاية الامر قرارات ومعاملات بين الأفراد، وبالتالي فإن توفير الحماية القانونية للحقوق والإعتراف بها ووجود نظم قانونية وقضائية فعالة لضمان هذه الحقوق والتعاقدات أمر لا مناص منه.

ولا يقتصر الأمر على توفير هذا الإطار القانوني المناسب للمعاملات والتصرفات، بل لابد أن يكون هناك قدر من الاطمئنان إلى أن النظام القانوني القائم نظام مستقر لا يتحمل الهزات أو المفاجآت ولذلك فإن اقتصاد السوق يستند بالضرورة إلى فكرة دولة القانون، بل إن القانون بمعناه الفني باعتباره مجموعة من القواعد العامة الآمرة لم يستقر إلا مع فكرة نظام اقتصادات السوق ، فالقانون ليس مجرد أوامر أو قرارات السلطة والتي قد تختلف من حالة إلى أخرى، بقدر ما هو قواعد عامة مجردة لا تعني بالحالات الفردية.

وأن النظام الأقتصادي السليم يقتضي أن يتوافر أيضا معنى الشرعية وتدرج القواعد القانونية الدستور يمثل القواعد الأعلى التي لا يجوز مخالفتها، والتشريع يدور في إطار الدستور وينظم المعاملات واللوائح تتضمن القواعد التفصيلية بما لا يخرج على القانون والدستور.

---

(١) د.حازم الببلاوي ، دور الدولة في الاقتصاد ، المرجع السابق ، ص ٦٩.

٢- الأهداف الاقتصادية التي يتعين على الدولة السعي إليها:

أولا:- تحقيق قدر مقبول من العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل القومي لصالح أبناء المجتمع الأقل حظاً من الثروة والدخل وذلك للأسباب الآتية:

(١) اتساق هذا مع ما تفرضه تعاليم الإسلام من عدل اجتماعي مع مراعاة الأعراف والتقاليد للمجتمع المصري.

(٢) تحقيق حد أدنى من العدالة الاجتماعية يعتبر أمراً حتمياً لتحقيق الاستقرار والسلام الاجتماعي.

ثانياً:- على الدولة أن تتدخل، من خلال ادوات السياسات الاقتصادية المالية والنقدية، لتصحيح المسار الاقتصادي للمجتمع كلما عجزت قوى السوق عن تحقيق الاستغلال الجيد للموارد الاقتصادية خاصة قوة العمل المتاحة، حتى يمكن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يسعى المجتمع إلى بلوغها.

ثالثاً:- تتحمل الدولة بصفة أساسية إقامة وتطوير وصيانة ما يأتي:

١- مشروعات البنية الأساسية المادية الضرورية لكي يحقق الاقتصاد القومي أهدافه في يسر وطبقاً لمقتضيات الكفاءة الفنية والاقتصادية.

٢- مشروعات البنية الأساسية الاجتماعية، مثل الرعاية الصحية والتعليم والضمان الاجتماعي.

رابعاً: تتحمل الدولة أيضاً، وفي ظل الحرية الاقتصادية مسئولية ضبط الأسواق،

والرقابة عليها بصفة مستمرة، لتحقيق عدالة المبادلات بين المشترين والبائعين، وحتى تمنع مظاهر الغش التي قد يتعرض لها المستهلكين، كما أن عليها محاربة الاحتكار.

خامساً: مسئولية توفير مناخ جيد للاستثمار، سواء في ذلك الاستثمارات الوطنية أو العربية أو الأجنبية، مع وضع الضوابط التي تكفل تحقيق مصلحة الوطن قبل أي شئ آخر.

سادساً: القيام بالمشروعات الاقتصادية التي تحقق مصلحة المجتمع، إذا لم يكن في مقدور الأفراد القيام بها، أو لم يرغبوا في القيام بها، إذ من المعروف ان المشروع الخاص يهدف اساسا إلى تحقيق الربح، في حين ان بعض المشروعات ذات الأهمية البالغة من وجهة نظر المجتمع قد لا تحقق أرباحاً، أو لا تتحقق أرباحاً إلا في المدى الطويل.

سابعاً: قد يكون من الضروري في ظروف معينة، احتكار الدولة إنتاج بعض المنتجات ذات الأهمية الاستراتيجية.

ثامناً: إعطاء أهمية خاصة في مسيرة التنمية لصالح أقاليم الدولة التي حرمت من ثمار التنمية.

تاسعاً: حفظ وصيانة الثروة القومية ومحاربة كل أنواع الفقد في الاقتصاد القومي.

عاشراً: حماية البيئة من كافة مظاهر التلوث، إذ من المسلم به أن تلوث البيئة وما يترتب عليه من آثار سلبية خطيرة يعتبر من أخطر المشكلات التي

تواجه عالمنا المعاصر.

حادي عشر: كما تتحمل مصر مسئولية تاريخية كبرى تفرض عليها بذل كل جهد ممكن لتحقيق تكتل إقليمي عربي على غرار ما تشهده في مناطق مختلفة من العالم من أجل خير شعوبها.

أما أخطر وظائف الدولة في الفترة المعاصرة من تاريخ النظام الاقتصادي العالمي، فهي حماية الاقتصاد القومي من مخاطر الاندماج في الاقتصاد العالمي في ظل (العولمة). إن تحركنا لمواجهة متطلبات المستقبل يعتمد على قدرة الشعب المصري على قبول التحدي، واقتناعه الكامل بضرورة دخوله مرحلة جديدة تتهيأ فيها الفرصة للانطلاق، وتستند هذه الانطلاقة في العمل الوطني على الاهتمام بالآتي:-

- الارتفاع بمعدلات النمو في كافة القطاعات.
- الاستمرار في تحقيق التوازن في هياكل الاقتصاد القومي.
- رفع معدلات الآداء وخلق بيئة حافزة على العمل والابتكار والابداع.
- تحسين جودة الحياة، والارتفاع بمستوى التعليم والتدريب، والرعاية الصحية، وضمن مستوى غذائي مناسب وثقافي متطور.
- الامتداد إلى آفاق جديدة تنشر السكان على رقعة أوسع وفي نطاق موارد أوفر.

وحتى يتحقق ذلك لابد وان تركز استراتيجية العمل على:

(١) تعظيم القطاعات الذاتية للاقتصاد المصري من خلال:-

- الاستغلال الكفء للإمكانيات المتاحة.
- تدعيم القاعدة الاقتصادية القادرة على المنافسة الدولية.
- استخدام التكنولوجيا المتقدمة للارتفاع بجودة المدخلات، وزيادة حجم الاستثمارات، وتشغيل الطاقات العاطلة والارتفاع بالإنتاجية وترشيد النفقات.
- السعي نحو تحقيق التوازن الخارجي.
- خلق المزيد من فرص العمل في مواجهة مشكلة البطالة.

(٢) تعميق البعد الاجتماعي.

(٣) الاهتمام بالتنمية البشرية.

(٤) وضع مجموعة من السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية في إطار من الاتساق والتكامل الذي يضمن توفير المناخ الملائم لوجود مقومات الانطلاقة في الاقتصاد المصري. (١)

---

(١) د. محيي محمد مسعد، مرجع سابق، ص١٤١.

ثانياً : المبادئ الدستورية الحاكمة للنظام الأقتصادي

مع تطور النظم الديموقراطية بدأت فكرة الشرعية تظهر، وتـرتبط هـذه الفكرة بضرورة توفير إطار دستوري و قانوني واضـح وسـليم تنـضبط بـه معاملات الأفراد إلى حد بعيد وتتأكد مراكزهم القانونية مما يسهل على الأفـراد القدرة على التنبؤ والتخطيط ولذلك فأن الهدف من وضع الإطار القـانوني هـو توفير قدر معقول من الاستقرار القانوني في الأوضاع وعدم تعـرض القطـاع الاقتصادي إلى مفاجئات او صدمات غير متوقعة، ولا يقتصر دور الدولة علـى التدخل في النشاط الاقتصادي، فبالإضافة إلى ذلك لابد للدولة من وضع الأطار الدستوري والقانوني لمباشرة مختلف نواحي النشاط الاقتـصادي، فـإذا كانـت الدولة لا تتدخل في كافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، فليس معنى ذلك أنها لا تضع القواعد القانونية المنظمة لمثل هذه الأنشطة.

وفي أطار دولة القانون فأن الدور التنظيمي للدولة يتزايد من حيث التعريف بالحقوق وحدودها وتوفير الضمانات اللازمة للمستثمرين وللسياسة الاقتصادية، كما لابد من توفير الشروط اللازمة لعناصر الإنتاج وحماية حقـوق و مـصالح المنتفعين، والحالات التي لابد أن تتدخل فيها الدولة لمباشـرة تنظـيم النـشاط الاقتصادي هي الحدود الدنيا اللازمة لضمان المصالح الأساسية للمواطنين أو ما يطلق عليها في القانون القواعد الآمره أو المرتبطة بالنظام و الآداب العامة، مع ترك الحرية للأفراد في أبرام العقود والاتفاقات.

وعادة ما ينحصر الخلاف حول شكل تدخل الدولة في النشاط الاقتـصادي

ولكن الذي لا خلاف عليه أن دولة السوق الاجتماعية هي دولة القانون والقواعد في معناها الشكلي وجوهره الموضوعي. ولذلك فأن دور الدولة في نظم السوق الاجتماعية يأخذ شكل القواعد العامة والسياسات أكثر مما يأخذ شكل القرارات والأوامر، وهكذا يعود للقانون معناه الأصلي باعتباره قواعد عامة مجردة. ويترتب على ضرورة توفير الإطار المناسب للقيام بالأنشطة الاقتصادية أهمية تحقيق الاستقرار الدستوري والقانوني بما يسمح بتوفير بيئة استثمارية مناسبة، كما يلزم توفير الحماية القانونية للمعاملات لحسن استقرارها ولذلك فإن الدولة تتدخل لوضع نظام قانوني سليم يحمي الحقوق ويضمن العقود بما في ذلك أقامة نظام قضائي وتنفيذي سريع وفعال وهكذا يصبح القانون آداة رئيسية في الأدارة الاقتصادية، وهو يقوم بدوره عن طريق العقد من ناحية وحماية وتنظيم الحقوق المالية من ناحية أخرى، وتوافر الشروط المناسبة لقيام الأفراد والمشروعات بالأنشطة الاقتصادية السليمة لا يتطلب ألا استقراراً دستورياً ووضوحا في المراكز القانونية.

ولذلك فإذا كنا قد انتهينا في هذا البحث، إلى أن النظام الاقتصادي الأمثل لما بعد ثورة ٢٥ يناير لابد أن يعتمد على الوسطية أو ما يطلق عليه مصطلحاً الطريق الثالث الذي يقوم على أساس المسئولية المشتركة بين الفرد والمجتمع والدولة، والذي يعتمد على مراجعة الرأسمالية بصورها المختلفة والاشتراكية بحدودها المختلفة، كما يضمن هذا الطريق معالجة مساوئ الليبرالية الجديدة كشكل من أشكال الرأسمالية، ويقوم هذا الطريق على الحرية الاقتصادية المنضبطة التي تحقق المساواة ومبدأ تكافؤ الفرص ، الموازنة بين مصلحة الفرد

ومصلحة المجتمع، مراعاة البعد الاجتماعي، حماية البيئة، وبالتالي يــدفع إلــى التنمية الاقتصادية ومنع الاحتكار و تدعيم المنافسة وتحقيق الرقابة الفعالة علــى الاقتصاد، وهو يعد طريق وسط بين طرفي الرأسمالية والاشــتراكية، بــصورة أوضح بين الليبرالية الجديدة المتوحشة وتدخل الدولــة الــسافر فــي صــورته الاشتراكية.

ويدعم ذلك الاتجاه الإسلامي بأفكاره الوسطية التي تقوم على حماية الملكية الخاصة و مراعاة البعد الاجتماعي ويدل على ذلك قول الله تعالى فــي محكــم قرآنه الكريم : ﴿وكذلك جعلناكم أمة وسطا * لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً﴾(١) ، وقوله تعالى : ﴿لا تظلمون ولا تُظلمون﴾(٢)، وقوله تعالى : ﴿ ولا تبخسوا الناس أشيائهم﴾(٣) ، وقوله تعالى ﴿أعدلوا هــو أقــرب للتقوى﴾(٤) .

وانطلاقا مما سبق بعد أن استطعنا تحديد نموذج اقتصادي مناسب وملائــم للمرحلة المقبلة لابد من تحويل هذه الأفكار والمبادئ الاقتصادية إلى نــصوص دستورية توضح شكل النظام الاقتصادي و تؤدي إلى استقرار المراكز القانونية، وتدعيم الشفافية، وأيضاً الرقابة القضائية، ولكي يكون هناك أطــار دســتوري

---

(١) البقرة : ١٤٣
(٢) البقرة : ٢٧٩
(٣) الأعراف ٨٥
(٤) المائدة : ٨

وقانوني مناسب لابد من وجود ركنين رئيسيين :-

- يتمثل الركن الأول : في الأطار الدستوري أي وجود نصوص دستورية تعبر عن شكل النظام الاقتصادي، كما تدعم مبادئ المساواه وحماية الملكية دون تمييز، مع وضوح النصوص وعدم تفريغها من مضمونها.
- أما الركن الثاني : فلابد من وجود مؤسسات وأجهزة تتم من خلالها تطبيق القواعد الدستوية والقانونية و سرعة فض المنازعات وأهمها مؤسسات التشريع والقضاء، فلا يكفي الأهتمام بالنظام الدستوري والقانوني لتقنين الأوضاع الاقتصادية القائمة بل يجب النظر أيضاً في مدى تطبيقها وأحترامها، فالتصرفات الاقتصادية لا تعتمد على النصوص والأحكام بل تقوم على تطبيق هذه القواعد والأحكام.

ومن هنا تظهر أهمية سلامة الأطار القانوني والدستوري بأعتباره أساساً للنجاح الاقتصادي. حيث يتوقف على عدد من العناصر الأساسية وفي مقدمتها المسئولية ، الشفافية ، الأستقرار، والعدالة. وهي أمور تتحقق عادة في أطار النظم الديموقراطية والدستورية أو ما يطلق عليها دولة القانون.

الخاتمة

وفي ضوء هذا العرض الموجز لدور الدولة الاقتصادي، يمكن التوصل إلى مجموعة من النتائج، ومقترحات تطبيقيه لنصوص دستورية على النحو الآتي :-

أولا : النتائج والتوصيات

١- الدولة مؤسسة ضرورية في المجتمع، فدورها مهم.

٢- حماية الملكية الخاصة مع مراعاه المسئولية الأجتماعية لرأس المال.

٣- الدور الاقتصادي للدولة يقوم على التوازن ما بين حماية الملكيـــة والقيـــام بالأعباء العامة.

٤- الدولة توفر السلع العامة.

٥- الدولة والقطاع الخاص هما عنصران متكاملان.

٦- هناك ترابط ما بين المبادئ الدستورية والنظام الاقتصادي.

٧- تزدهر الأنشطة الاقتصادية في ظل أطار دستوري وقانوني يتسم بالشفافية.

٨- وأخيرا لابد من صياغة التوجهات الاقتصادية وأفكار النظام الاقتصادي في صورة نصوص دستورية وذلك لتقنين الأوضاع الاقتصادية لتحقيق سلامة الواقع الاقتصادي وضمان أستقرار المراكز القانونية.

ثانيا : النصوص الدستورية المقترحة

الدستور بلا شك حجز الزاوية في بناء الدولة القانونية، فالدستور يعلو على

كافة القواعد القانونية ويعد أساساً لكافة الأنشطة التي تمارسها الدولة، ويعتبر الدستور حصناً وضماناً لحقوق المواطنين، وبالتالي يجب النص على النظام الاقتصادي الملائم للدولة في الدستور بما يتماشى ويتلائم مع الواقع، وعلى ذلك نقترح المواد الآتية :-

(مادة)

"جمهورية مصر العربية دولة نظامها رأسمالي ديموقراطي يقوم على مراعاه العدالة الأجتماعية"

(مادة)

"الأساس الاقتصادي لجمهورية مصر العربية هو النظام الرأسمالي الديموقراطي الاجتماعي القائم على الحرية والعدالة الاجتماعية، واحترام الملكية، بما يحول دون الاستغلال ويؤدي إلى تقريب الفوارق بين الدخول، ويحمي الكسب المشروع".

(مادة)

"يقوم الاقتصاد القومي على آليات السوق ومراعاه البعد الاجتماعي،عدالة التوزيع، رفع مستوى المعيشة، القضاء على البطالة، زيادة فرص العمل ، ربط الأجر بالإنتاج، ضمان حد أدنى للأجور ووضع حد أعلى يكفل تقريب الفوارق بين الدخول".

(مادة)

"الملكية الخاصة مصونه ولا يجوز التأميم أو فرض الحراسة ألا فـــي الأحـــوال المبينة في القانون و بحكم قضائي، ولا تنزع الملكية ألا للمنفعة العامة ومقابـــل تعويض وفقاً للسوق، وحق الأرث فيها مكفول".

(مادة)

"يقوم النظام الضريبي على العدالة الأجتماعية ولا يجوز فــرض الــضريبة ألا بقانون".

المراجع

- باللغة العربية

- أحمد عبد الكريم سلامة ، مبادئ علم القانون ، دار النهضة العربية ، بدون سنة نشر ، القاهرة.
- أحمد غنيم و عبدالله شحاته، (٢٠٠٦). "المؤسسات والإصلاح الاقتصادي في مصر"، ورقة مقدمة إلى مؤتمر الإصلاح المؤسسي في مصر، شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب، القاهرة.
- المجلس الأعلى للشئون الأسلامية ، قضايا أسلامية ، مصر ، مقومات الأمن المجتمعي في الأسلام ، العدد ١٥٨ ،٢٠٠٨.
- السيد أحمد عبدالخالق ، التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص بين التنظير والواقع–مع رؤية مستقبلية، دار النهضة العربية ، القاهرة.
- حازم الببلاوي ، النظام الأقتصادي الدولي المعاصر، عالم المعرفة، العدد ٢٧٥، ٢٠٠١.
- .... ، دور الدولة في الأقتصاد، دار الشروق، ١٩٩٩.
- رضا عبد السلام ، نهاية التاريخ أم نهاية العولمة ؟ ، دار ومكتبة الأسراء ، طنطا ، ٢٠٠٥.
- محمد فوزي أبوالسعود ، مقدمة في الأقتصاد الجزئي ، الدار الجامعية ، الأسكندرية ، ٢٠٠٥ .
- محمد شوقي الفنجري ، الوسطية في الأقتصاد الأسلامي ، سلسلة قضايا أسلامية ، المجلس الأعلى للشئون الأسلامية ، مصر ، عدد ١٦٢.
- .... ، نحو اقتصاد أسلامي ، شركة مكتبات عكاظ للنشر والتوزيع ، ١٩٨١.
- محمد نِشأت، (١٩٤٤). "رائد الاقتصاد: ابن خلدون"، القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية.
- محي محمد مسعد ، الدولة ودورها في ظل تحديات العولمة ، رؤية للطباعة والنشر ، ٢٠١٠ ، الأسكندرية.

باللغة الأنجليزية

- Besley, T. and Ghatak, M. (2003). "Incentives, Choice and Accountability in the Provision of Public Services", the UK: The Institute for Fiscal studies.
- Coase, R. (1960). "The Problem of Social Cost.", Journal of Law and Economics. No.3.
- Hope, H.H. (1989) "Fallacies of the public goods theory and the production of security", Journal of Libertarian studies, Vol. IX. No. I, Pp: 27-46.
- Kauzya, J-M. (2000). "The Role of The State and Africa's Development Challenges", 7th Africa Governance Forum, UNDP.
- Wahba, M. (1994). "The Role of the State in the Egyptian Economy 1945-1981", London: Ithaca Press.
- Radnitzky, G. (2000). "Hayek on The Role of State: A Radical Libertatian Critique", Policy.
- Radwan, S. and Riesco. M. (eds.) (2007). "The Changing Role of the State", Cairo: The Economic Research Forum.
- Sandmo, A. (2002). "Public Provision and Private Incentives", working paper, the Norwegian School of Economics and Business Administration, Helleveien.
- Tabellini, Guido, “The Role of the State in Economic development”, July 2004, Innocenzo Gasparini Institute for Economic Research, Working paper number 265.
- Tanzi, V. (2000). "The Role of the State and the Quality of the Public Sector", IMF, Working Paper No. WP/00/36.

قائمة المحتويات